العمومية في الفقرة ٣ انها « تعترف ان احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » .

أما القرار الثالث الذي اتخذته الجمعية العمومية في الدورة ٢٥ فقد جاء في اثناء بحث قضية الاستعمار وحق تقرير المصير للشعوب ، حيث اعتبرت الجمعية العمومية قضية فلسطين من جملة القضايا الاستعمارية ، واعتبرت نضال شعب فلسطين كفاحا مشروعا ضد استعمار أجنبي ، حيث جاء في القرار بعد مقدمة حول أهمية « التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وضرورة الاسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة » ، ثم بعد ذلك التأكيد على « شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، والمعترف بحقها في تقرير المصير ، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها » — هنا اشارة واضحة لحق استخدام الكفاح المسلح . وجاء في القرار المذكور أن الجمعية العمومية : « تدين تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك خصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين » .

٣ — الدورات ٢٦ عام ١٩٧١ ، ٢٧ عام ١٩٧٢ ، ٢٨ عام ١٩٧٣ :

لقد أكدت الدورات ٢٦ عام ١٩٧١ ، ٢٧ عام ١٩٧٢ ، ٢٨ عام ١٩٧٣ ما جاء ذكره من قرارات في الدورة ٢٥ عام ١٩٧٠ مضافا اليها تعبير الجمعية العمومية عن « قلقها البالغ لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها ، ولعدم ممارسته حق تقرير المصير » (الدورة ٢٦) . وكررت ذلك في الدورة ٢٨ (عام ١٩٧٣) بالفقرة ٢ من القرار رقم ٣٠٨٩ — « تعرب مرة اخرى عن قلقها العميق بشأن حرمان اسرائيل لشعب فلسطين من التمتع بحقوقه الثابتة ومن ممارسة حقه في تقرير المصير » . وأعلنت الجمعية العامة في القرار نفسه فقرة ٣ «ان الاحترام الكامل لتحقيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، لازم من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » . هنا يلاحظ ان هذه القرارات تنقض ما جاء في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في فقرته التي تعتبر المسألة الفلسطينية مشكلة لاجئين . أي يمكن استغلالها في مساعي التسوية لمن يريد ذلك . ومن ثم لا تضيف في هذا المضمار عملية ادراج « قضية فلسطين » كبند مستقل اضافة نوعية . ولهذا يبقى التخوف من ادراجها ثانويا اذا ما قيس بالضربة التي يوجهها الى سياسات العدو الصهيوني .

ان الدورات المذكورة أعلاه من ٢٤ عام ١٩٦٩ الى ٢٨ عام ١٩٧٣ تظهر بوضوح ما حصل من تقدم في وضع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في قرارات الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، وان كان ذلك ، حتى الان ، **أقل مما هو من حق الشعب الفلسطيني سواء في شكلها أو محتواها** . ولكن يجب أن يلاحظ أن تلك القرارات أدخلت تحت بنود مختلفة ، على سبيل المثال بند « تقرير مدير الاونروا » او بند « الوضع في الشرق الاوسط » مع بقاء التغييب للبند الخاص المستقل « قضية فلسطين » .

ثالثا : القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين :

لا بد من الاشارة الى أن التصعيد الذي حصل في قرارات الجمعية العمومية بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ما بين الدورات ٢٥ الى ٢٨ ، رافقه تصعيد آخر فيما يتعلق بقرارات تتناول مواضيع متفرعة عن القضية الفلسطينية مثل :)

أ) حق العودة للفلسطينيين لاجئي ١٩٤٨ ، والمرحلين عام ١٩٦٧ .

ب) ممارسات « اسرائيل » في المناطق المحتلة .